CALL TO ACTION

نداء للعمل من أجل تعزيز الأُطُر التنظيمية لقطاع المياه والصرف الصحي

التوصّل إلى تقديم خدمات قادرة على الصمود لجميع السكان من خلال لوائح تنظيمية مُعزَّزة

إذا كان العالم يسعى إلى تفادي أزمة المياه والصرف الصحي، فلا مجال لهدر الوقت. في عام 2025، يقف العالم على بُعد خمس سنوات فقط من المهلة النهائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين لا يزال مليارا شخص حول العالم يفتقرون إلى توافر مياه شرب آمنة، ولا يزال 3.5 مليارات نسمة، أي ما يعادل نصف سكان الكوكب تقريباً، يعتمدون على خدمات صرف صحي تؤدي إلى تراكم نفايات بشرية غير معالجة بطرائق ملائمة. وتؤدي هذه الأوضاع إلى 1.4 مليون حالة وفاة سنوياً. وتزداد الأزمة تفاقماً بسبب عوامل عدّة، منها تغيّر المناخ، وندرة المياه، وظهور ملوّثات جديدة، والتوسع الحضري السريع، والتقلبات الاقتصادية، وحركات الهجرة، وارتفاع وتيرة النزاعات، فضلاً عن ضغوطات أخرى.

هناك إجماع واسع النطاق على ضرورة تنفيذ الأطر التنظيمية، ولا سيّما المعايير الملزمة قانونياً، والقواعد والممارسات الجيدة، وأطر الحوكمة والمساءلة (على الصعيدين الداخلي والخارجي)، إلى جانب آليات الإنفاذ وتوفير الموارد الملائمة، باعتبارها عناصر أساسية لتحسين الخدمات وتعزيز استدامتها وقدرتها على الصمود، وخاصةً خلال حالات الطوارئ وفي السياقات الإنسانية. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تتمتع بموارد كافية وأطر تنظيمية فعالة تميل إلى تحقيق تقدّم أكبر نحو بلوغ أهدافها الوطنية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي (مبادرة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية لتحليل وتقييم خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب على المستوى العالمي لعام 2022).

يحتل تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي موقعاً محورياً في الجهود الرامية إلى ضمان توفير الخدمات بشكل مستمر ومستدام وبتكلفة ميسورة، حيث يسهم في تحسين الصحة العامة، وحماية البيئة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وسدّ الفجوات في تقديم الخدمات للفئات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات أو حرمان منها، ولا سيّما في المستوطنات العشوائية، والمجتمعات المهمّشة، وأنظمة الخدمات الموجودة خارج نطاق الشبكة. وتشكل الأطر التنظيمية المعززة ركيزةً أساسية في تعزيز المساءلة بين الحكومة والجهات الناظمة ومقدمي الخدمات المستقلين، والأهم من ذلك، بين الأفراد الذين يحتاجون إلى هذه الخدمات.

يدعو هذا النداء من أجل العمل جميع أصحاب المصلحة للمساهمة في تعزيز البيئة المؤاتية لتنظيم قطاع المياه والصرف الصحي، وذلك من خلال دعم إنشاء أو تقوية الرابطات التنظيمية على المستوى الإقليمي، وتطوير اللوائح التنظيمية على المستوى الوطني عبر خرائط طريق واضحة، واعتماد نماذج تنظيمية ملائمة لكل سياق، وإعطاء الأولوية للفئات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات، وإنشاء آلية تمويل قوية تقلّص تدريجياً الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، والاستفادة بشكل أكثر فاعلية من الدعم المستهدف والمنسّق من الشركاء الخارجيين. وفي حين يتصوّر البعض أحياناً الأطر التنظيمية أنها عوائق بيروقراطية، فإن اللوائح التنظيمية المصممة بشكل جيد والقابلة للتكيّف تُعدّ عاملاً تمكينياً جوهرياً يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحماية الصحة العامة، وتعزيز كفاءة الخدمات.

أبرز الجهات الفاعلة الاستراتيجية هي التالية:

- **الحكومات والسُلطات المعنية بالتخطيط:** تتولّى قيادة جهود الدعوة لتعزيز اللوائح التنظيمية ومواءمة الأُطر السياساتية ذات الصلة، كما أنّها تضمن تخصيص الموارد المالية والبشرية الأساسية للهيئات التنظيمية تماشياً مع ذلك.
- **المشرّعون (مثل أعضاء البرلمان):** يضطلعون بدور بنّاء واستباقي في صياغة الهياكل القانونية الملائمة، ويسعون إلى ضمان قدرة الجهات الناظمة على العمل بصورة مستقلة، ويضمنون وجود رقابة فعالة على أداء مقدّمي الخدمات.
- **بنوك التنمية متعددة الأطراف:** تعالج مسألة تعزيز الأُطر التنظيمية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل ملائم كإجراء موحّد في سياق المفاوضات التي تجري بين مديري المهام والبلدان المستفيدة حول الدعم المقدّم لمشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- **المؤسسات الخيرية والرابطات المهنية ومنظمات المجتمع المدني:** تقدّم الخبرات والموارد وتبذل جهود الدعوة وإذكاء الوعي لدعم الأُطر التنظيمية المعزّزة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحي.
- **الرابطات التنظيمية الإقليمية:** تشارك تجاربها وتقدّم الأدلة، وبناءً على ذلك يمكن مواصلة السعي إلى تعزيز اللوائح التنظيمية.

تضطلع الرابطات التنظيمية الإقليمية بدور محوري في مواجهة هذه التحديات، حيث توفر منصات لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز بناء القدرات، وتشجّع الحكومات على إعطاء الأولوية للوائح التنظيمية ضمن خططها الإنمائية. وتؤدي هذه الرابطات أيضاً دوراً حيوياً فيما يتعلّق بتجميع الموارد، مثل الخبرات التقنية وأدوات التمويل والأدوات التنظيمية، وإعادة توزيعها لدعم الدول الأعضاء ذات الموارد المحدودة، ما يسهم بدوره في بناء القدرات بشكل أكثر إنصافاً بين مختلف المناطق. ويمكن الاستفادة من الدروس المستخلصة من نجاح هذه الرابطات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا لدعم مبادرات مماثلة في آسيا والشرق الأوسط.

CALL TO ACTION

في الاجتماعين المنعقدين عامي 2023 و2024 للشبكة الدولية لهيئات تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي التابعة لمنظمة الصحة العالمية، وفي المنتدى الدولي لهيئات تنظيم المياه لعام 2023 التابع للرابطة الدولية للمياه، اجتمعت الجهات الناظمة من أكثر من 40 بلداً مع أصحاب المصلحة المعنيين من مختلف أنحاء العالم، وعبروا عن رؤيتهم بشأن متطلبات البيئة التنظيمية المؤاتية. وبهدف تحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة، أوصى المشاركون بضرورة أن تحظى اللوائح التنظيمية بدعم سياسي على أعلى المستويات، وأن تعمل البلدان على تطوير خرائط طريق مفصّلة، قابلة للقياس، وقابلة للتنفيذ التدريجي، بحيث تتمكن الهيئات التنظيمية من تتبعها. وتسهم هذه الخطوات في إنشاء بيئات مؤاتية تمكّن المؤسسات التنظيمية من تحقيق جميع المنافع المرجوّة من اللوائح التنظيمية الفعالة.

لذلك، يتعيّن على الجهات الفاعلة الرئيسية المذكورة أعلاه وعلى جميع أصحاب المصلحة الآخرين:

- **إثبات** إرادة حقيقية لتمكين المؤسسات التنظيمية من أداء وظائفها بفعالية بموجب الأحكام التي ينصّ عليها القانون.
- **إنشاء** آلية حوكمة قوية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتحديد السياسات والأُطر القانونية والمؤسسية بوضوح، باعتبارها الركيزة الأساسية للوائح التنظيمية الفعالة.
- **تطوير** آليات مستدامة للتمويل والاستثمار بهدف ضمان استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي في الأجل الطويل، وتوفير أدوات مفيدة مثل الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والتي تُعدّ من النُهُج التكميلية لدعم حماية الموارد الطبيعية.
- **تنفيذ** الآليات المناسبة لضمان الشفافية والمساءلة في جميع الأنشطة التنظيمية والتشغيلية.
- **ضمان** أن تنصّ الأُطر التنظيمية وأُطر تقديم الخدمات على إجراءات واضحة لمعالجة احتياجات الفئات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات.
- **تمكين** المؤسسات التنظيمية من اعتماد نهج تنظيمي مستجيب يتماشى مع الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والمعيارية للامتثال.
- **إعطاء الأولوية** لتنمية الموارد البشرية بهدف تمكين المؤسسات التنظيمية من بناء قاعدة للموارد البشرية الماهرة بشكل تدريجي، وذلك من خلال التعلّم بين الأقران، وتبادل الخبرات مع كيانات تنظيمية أكثر نضجاً، وتطوير المهارات، وتوفير برامج التدريب، وتقديم المساعدة التقنية.
- **إعداد** أُطر تنظيمية قوية للتقييم تضمن الالتزام بالرصد والإبلاغ من أجل ضمان اتّخاذ القرارات وتطبيق الإدارة التكيّفية بالاستناد إلى الأدلّة.
- **إضفاء طابع مؤسسي** على المشاركة الهادفة من جانب أصحاب المصلحة والمستفيدين في تقديم الخدمات العامة، وذلك من خلال إنشاء منصّات قوية قائمة على المشاركة واستقاء الآراء.
- **إنشاء** رابطات تنظيمية إقليمية في المناطق التي لم تتشكّل فيها هذه الرابطات حتى الآن.

عند توفير بيئة تنظيمية مؤاتية وفعالة، تتمكّن البلدان من تبنّي ترتيبات تنظيمية ملائمة لاحتياجاتها المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان تعتمد نهجاً مختلطاً يجمع بين نماذج متعددة، مثل التنظيم من خلال الوكالات، والتنظيم بموجب العقود، والتنظيم الوزاري، والتنظيم الذاتي. وتغطي هذه الترتيبات مختلف الأبعاد، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية، وجودة الخدمات، والصحة والسلامة، وحماية البيئة، والاعتبارات المجتمعية، والجوانب التقنية، والإطار التعاقدي. وتهدف هذه الأطر التنظيمية إلى ضمان وصول جميع السكان إلى الخدمات بشكل منصف، مع إعطاء الأولوية للفئات المهمشة، وحماية الصحة العامة والبيئة من خلال معايير قابلة للإنفاذ، وضمان تسعير الخدمات بشكل عادل وميسور التكلفة، فضلاً عن ضمان موثوقيتها وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات. وفي هذا السياق، تشكل الشفافية والمساءلة والتمويل المستدام ومشاركة أصحاب المصلحة ركائز أساسية، حيث تتيح إمكانية التحسين المستمر والابتكار المتواصل. ويمكن تعزيز هذه المبادئ ومعالجة تحديات عدم الامتثال من خلال آليات فعالة للحوار والرصد والإنفاذ، إلى جانب الاعتراف بالحق في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، وهو حق من حقوق الإنسان أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليو 2010.

نداء من أجل العمل

لا مجال لإضاعة الوقت في السعي إلى تفادي أزمة المياه والصرف الصحي. تشكل الأطر التنظيمية المعززة أداة أساسية لضمان توفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي بشكل آمن ومستدام وبتكلفة ميسورة، حيث تسهم في حماية الصحة العامة وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المتزايدة، مثل تغيّر المناخ والتوسع الحضري السريع. نحثّ الحكومات والجهات الناظمة وجميع أصحاب المصلحة على إعطاء الأولوية لوضع أطر حوكمة قوية، وتخصيص الموارد الأساسية، وإنشاء آليات شفافة تضمن المساءلة والامتثال. ومن خلال تطوير الرابطات التنظيمية الإقليمية، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، واعتماد حلول تمويل مستدامة، يمكننا بناء بيئة مؤاتية تضمن الوصول الشامل إلى خدمات منصفة لجميع السكان، وتصون حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي. العالم لا يستطيع الانتظار؛ فلننتقل من الالتزام إلى العمل.

Call to Action partners: الشركاء: African Development Bank؛ African Forum For Utility Regulators؛ African Water and Sanitation Association؛ Agua y Saneamientos Argentinos S.A.؛ Applied Microbiology International؛ AquaFed؛ Asian Development Bank؛ Associación de Entes Reguladores de Agua y Saneamiento de las Américas؛ Banka Earth Foundation؛ Brazilian Association of Regulatory Agencies؛ Eastern and Southern Africa Water and Sanitation Regulators Association؛ Gates Foundation؛ Global Water Operator's Partnership Alliance؛ Global Youth Movement for Water؛ Inter-American Association of Sanitary and Environmental Engineering؛ Inter-American Development Bank؛ International Association of Plumbing and Mechanical Officials؛ International Secretariat for Water؛ International Water Association؛ IVL Swedish Environmental Research Institute؛ Lagos State Water Regulatory Commission؛ LIS-Water – Lisbon International Centre for Water Sanitation and Water for All؛ National Water and Sanitation Agency (Brazil)؛ Operators without Borders؛ Rural Water Supply Network؛ Sustainable Sanitation Alliance؛ The Butterfly Effect؛ The Nature Conservancy؛ The World Bank؛ United Nations Children's Fund؛ Water & Sanitation for Urban Populations؛ Water Integrity Network؛ Water Sector Regulatory Council, occupied Palestinian territories؛ Water Youth Network؛ WaterAid؛ Waterlinks؛ World Health Organization (WHO) المنظمة العالمية للصحة؛ World Plumbing Council؛ World Vision.

Co-organizers:
منظمة الصحة العالمية
IWA the international water association

regnet@who.int www.washregulationcalltoaction.org/ الصادر في يونيو 2025